حوار جريدة الجديد اليومي مع أ.د إبراهيم رحماني

مدير معهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي ـ الجزائر

أجرى الحوار : الأستاذ محرز شلبي

الجزء الأول ، العدد 2655 .الأربعاء 24 رجب 1424هـ
الموافق 10 مارس 2021م ، ص08.

الجزء الثاني، العدد 2660 .الأربعاء 04 شعبان 1424هـ
الموافق 17 مارس 2021م ، ص08.

الجزء الثالث، العدد 2665 .الأربعاء 11 شعبان 1424هـ
الموافق 24 مارس 2021م ، ص08.

◘◘ ضيف منبر الجديد اليوم مع شخصية فريدة شكلا ومضمونا، من حيث القيمة الأخلاقية المشهود لها، والقيمة العلمية المعروف بها دون منازع، ضيفنا في هذا العدد الأستاذ الدكتور إبراهيم رحماني، صاحب رتبة الأستاذية بامتياز في أصول الفقه...

- **أستاذ التعليم العالي بقسم الشريعة – معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي (2015- 2021).**
- **مدير معهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي (منذ 2015 إلى اليوم).**
- **مدير مخبر الدراسات الفقهية والقضائية بجامعة الوادي منذ 2018 إلى اليوم.**
- **تحكيم عدد كبير من البحوث العلمية لمجلات: مجلة الفكر الإسلامي "إسلامية المعرفة"، مجلة الدراسات الإسلامية "جامعة الملك سعود"، مجلة المدونة بالهند، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية "جامعة باتنة"، مجلة الإحياء "جامعة باتنة"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ومجلة الشهاب، ومجلة الدراسات الفقهية والقضائية، ومجلة المنهل، ومجلة البحوث والدراسات كلها بـ"جامعة الوادي2012- 2020.**

◘◘ أهلا وسهلا أستاذ، كلمة افتتاحية ؟

- أشكر لكم أخي الأستاذ محرز إتاحة هذه الفرصة، وأسأل الله تعالى التوفيق في القول والعمل، كما أشكر من خلالكم جريدة الجديد اليومي متمنيا لها مزيدا من التألق والرسالية في مهامها الإعلامية.

◘◘ قبل أن تباشروا أستاذ مهمة التدريس من هم أساتذتكم الفضلاء الذين أخذتم عنهم العلم الشرعي وتركوا فيكم أثرا؟

- قد يطول بنا المقام في ذكر جميع الأساتذة والشيوخ؛ لكن على العموم كان أغلب أساتذة المرحلة الجامعية أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من خارج الوطن، أمثال: الدكتور محمد خليل أبو حطب (من مصر)، والدكتور عبد الفتاح الفرنواني (من مصر)، والدكتور علي حسن رضوان (من مصر)، والدكتور بركات محمد مراد (من مصر)، والدكتور علي عبد الفتاح المغربي (من مصر)، والدكتور عائش رجب الكبيسي (من العراق)، والدكتور حسيب السامرائي (من العراق)، والدكتور يوسف حسين أحمد (من الهند)، والدكتور حمزة عبد الله المليباري (من الهند)، والدكتور محمد طاهر الجوابي (من تونس)، والدكتور عدنان محمد جمعة (من سورية)، والدكتور عبد العزيز جاسم (من سورية)؛ والدكتور حسن أبو غدة (من سورية). إلى جانب عدد من الأساتذة الجزائريين منهم: الدكتور الطاهر حليس، والدكتور محمد محده، والدكتور حسين شرفه، والدكتور سعيد فكرة، والدكتور العربي بن الشيخ،

والدكتور محمود بوترعة... الخ. رحم الله من توفي منهم، وبارك في أنفاس الأحياء ونفع بهم.

◘◘ كيف كانت أسباب رغبتكم في تخصص المجال الشرعي؟ هل هي ذاتية أم بتوجيه ما؟

- الحمد لله تعالى فقد كانت الرغبة في التخصص ذاتية، بحكم الرعاية الأسرية والتربية المسجدية.

◘◘ كان لكم الإشراف على (11) رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، وفي التشريع المقارن، وفي الأحوال الشخصية، أكيد من بينها رسالة كان لها بالغ الأثر، ممكن نتعرف عليها، وسبب ذلك ؟

- الرسائل التي أشرفت عليها كلها ولله الحمد في المستوى المطلوب، ومن الصعب على الوالد المفاضلة بين أولاده؛ لكن من حيث الموضوع والأهمية في حياتنا اليومية يمكنني أن أرشح أطروحة الدكتوراه للباحث عبد العالي قزي، والتي تحمل عنوان: الصلح والوساطة في الأحوال الشخصية - دراسة فقهية قانونية مقارنة؛ حيث إن تطبيقات الصلح في المجال القضائي، بل في حياتنا الاجتماعية في حاجة ماسة إلى تفعيل ومزيد اهتمام.

◘◘ الإشراف على (37) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الفقه وأصوله، وفي الشريعة والقانون (منذ 2012 إلى اليوم). ما تقييمكم لمستوى المتخرجين، وهل من نصيحة موجزة لزملائهم الآخرين مستقبلا ؟

- أقول للطلبة الذين أشرف على بحوثهم: إني محفظتي مقدسة، لا أضع فيها أي كلام مكتوب؛ وعلى هذا كانت توصيتي الدائمة للباحثين بالتأني، وكثرة القراءة والمراجعة والتدقيق، وعدم الاستعجال في الطباعة؛ حيث إنني أقف على أخطاء كثيرة غير مقبولة حتى في المستويات ما دون الماستر، وها هي أكثر المذكرات منشورة على المواقع الإلكترونية للجامعات بأخطائها وخطاياها بما يؤكد صفة الاستعجال في الإنجاز، وضعف التدقيق والمراجعة، وغياب تكفّل عملي وإيجابي بمراحل إنجاز البحوث ومتابعتها على مستوى المؤسسات الجامعية، والذي يستدعي إعادة النظر في النصوص والوسائل المتاحة لتنظيم إعداد ومناقشة مذكرات التخرج كعمل علمي محترم.

◘◘ مناقشة 27 رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله وفي الشريعة والقانون: جامعة باتنة، جامعة وهران، جامعة أدرار، جامعة غرداية، جامعة الجلفة، جامعة الوادي (2013- 2021). من خلال تلك المناقشات يا أستاذ ، كيف ترون مستقبل شهادة الدكتوراه الجزائرية مقارنة بغيرها من الدول؟

- لقد سافرت إلى دول عربية وإسلامية كثيرة، وتعاملت مع عشرات المؤسسات الجامعية، واطلعت على مئات الرسائل الجامعية في مجال تخصصي،

ولم يظهر لي كبير فرق بين رسائل الدكتوراه في الجزائر وبين التي في خارجها، بل إن الرسائل في بلداننا المغاربية متميزة من حيث المنهج وهو جوهر الدراسة الجامعية. لكن من حيث اللغة نلاحظ شيئا من التقصير وله أسبابه التي من أبرزها الخلل في التكوين القاعدي في التعامل مع اللغة، إلى جانب غياب خدمات التدقيق اللغوي سواء فيما حول الجامعة أو المطابع بل وحتى الصحف...الخ

لكنني أنبه هنا إلى أن عدم تثمين الجهود العلمية للإشراف والمناقشة والمتابعة في إعداد الرسائل الجامعية يسبب بلا شك مع مرور الزمن قدرا من التراجع في مستوى الجودة، خاصة مع كثرة أعداد الطلاب ونقص المحفزات، وضآلة الخدمات الجوارية في مجال البحث العلمي.

◘◘ خبرة وتقييم لعدة ملفات ترقية أساتذة لصالح جامعات سعودية وأردنية (2018-2021). كيف تمت عملية التقييم وعلى أي أساس؟

- عملية التقييم تتم من خلال قراءة فاحصة لملف المترشح، والذي يتضمن عددا من البحوث المتخصصة والمحكمة تم إنجازها ونشرها خلال فترة محددة. مع ملاحظة أن كل مؤسسة جامعية لها مجموعة من المعايير والمحددات من حيث الموضوع والمنهج والنتائج، وعلى ضوء تلك المعايير يكون التنقيط المفصل لكل بحث من مختلف الجوانب؛ ويخلص الملف في الأخير إلى تقدير معين (نقطة مع الملاحظة) يكون هو خلاصة الخبرة العلمية المطلوبة.

◘◘ بوصفكم كرئيس لفرقة بحث (PRFU): الأمن الأسري في الشريعة والقانون (2018-2022). هل من توضيح مبسط لمهام الفرقة؟

- فرقة البحث تتشكل من مجموعة من الباحثين يشتغلون في مجال علمي معين، ويتم إنجاز مجموعة من البحوث الأكاديمية ونشرها في المجلات المتخصصة، وكذا الاشتغال عليها ضمن ورشات عمل تخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تكون في متناول الأفراد والمؤسسات ذات الصلة؛ لتسهم في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل فرقة البحث. علما أن الأعمال البحثية تخضع للتقييم والخبرة العلمية على مستوى وزارة التعليم العالي. ومن العناوين التي تشتغل عليها فرقة البحث هذه: مقومات الأمن الأسري، وسبل تحقيق الأمن الأسري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ومهددات الأمن الأسري، والضبط الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري في المنظور الإسلامي، ودور برامج الإرشاد والتوجيه في تعزيز الأمن الأسري، وأثر الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري، ودور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري، والتفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري، والأخلاق والقيم ودورها في تحقيق الأمن الأسري، وأثر وسائل الاتصال الحديثة على الأمن الأسري، وأثر جودة التعليم على الأمن الأسري، وأثر العدالة الاجتماعية على الأمن الأسري...الخ

◘◘ بوصفكم رئيس الملتقى الدولي: "صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة"، المنعقد بمعهد العلوم الإسلامية- جامعة الوادي، نوفمبر 2019. ما المقصود بلفظ صناعة في مجال الفتوى؟

● الحقيقة أن كل إنجاز مادي أو معنوي يحتاج إلى مهارة خاصة يطلق عليه لفظ صناعة، وهذا ما نجده عند أعلام اللغة ككتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري المتوفى سنة 395هـ، وكتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي المتوفى سنة 821هـ، ثم إن ابن خلدون المتوفى سنة 808هـ في مقدمته ذكر أن التعليم صناعة، وأن الفتوى صناعة، وهذا لكون المعلومات لوحدها لا تصنع تربية، وتوفير المادة الفقهية لا يصنع فتوى، بل الأمر يحتاج إلى أهلية وكفاءة ومهارة خاصة تجعل من يتصف بها متقنا لتوظيف المادة العلمية في سبيل الوصول إلى الحلول الأفضل لمعالجة مشكلات الواقع وفق رؤية شرعية متكاملة.

◘◘ تشرفتم برئاسة الملتقى الدولي: "الوسطية في الغرب الإسلامي وأثرها في نشر الإسلام في إفريقيا وأوروبا"، معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي، ديسمبر 2017. هل نفس الأسلوب الدعوي ينطبق على القارتين ؟

● أكيد أنه يختلف حتى داخل القارة الواحدة، فهناك متغيرات كثيرة ينبغي على الداعي لدين الله أن يأخذها بالحسبان، فالخطاب الموجه للشباب يختلف عن الخطاب الموجه للشيوخ، والخطاب الموجه للمتعلمين يختلف عن الخطاب الموجه لغيرهم، وهكذا فالمقام هو الذي يقتضي من الداعي الحكيم توظيف الأسلوب المناسب، ومن المؤكد أن البيئة تقتضي كذلك التنويع في الأسلوب الدعوي.

لكننا نشهد في الأعوام الأخيرة اختلاط الخطاب الدعوي بكثير من الخطابات التي تتشبه به وليست منه؛ حيث نرى انتصاب كثير من غير المؤهلين للدعوة، وشيوع الخطاب الانفعالي غير المتوازن، وخطابات بث الكراهية للعالمين بدل الخطاب النبوي القائم على الرحمة، وكذا خطابات مضامينها أقرب إلى الانطباعات الشخصية منها إلى هداية السماء، ونحو هذا كثير.. مما يجعل الدعوة بالقدوة وبالعمل الصالح وبالأخلاق العالية الرفيعة هي الأسلوب الأجدى نفعا في ضوء تحديات العصر. والله أعلم.

◘◘ ترأستم الملتقى الوطني: "جهود علماء الجزائر في خدمة القرآن الكريم وعلومه"، معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي، 2016. ما هي النتائج المتوصل إليها، وهل توجد هيئة موحدة تضم علماء الجزائر من مختلف توجهاتهم الفكرية ؟

● أجيبك أولا عن الشطر الأخير من سؤالكم فأقول بأنني لا أعلم أن هناك هيئة موحدة تضم علماء الجزائر سواء في العلوم الإسلامية على وجه العموم

أو في علوم القرآن الكريم أو أي تخصص آخر على وجه الخصوص، بل إن أهل التخصص الواحد في الجزائر أكثرهم لا يعرف بعضهم بعضا.

وبخصوص الملتقى فالبحث في جهود علماء الجزائر في خدمة القرآن وعلومه والاتّجاه قدماً في دراستها تجميعاً وتعميقاً وتقعيداً وبياناً وتوضيحاً وتحقيقاً من أهمّ المقاصد العلميّة التي تقف على رأس أولويّات البحث في علوم القرآن وتفسيره خدمة لتراث الأمة الجزائرية على وجه الخصوص وخدمة لتراث الأمة الإسلامية على وجه العموم.

وجاء الملتقى المذكور ليلفت الأنظار إلى ضرورة الاجتماع حول القرآن وأن تشتغل به القلوب أولا، والعقول ثانيا؛ ليثمر هداية وتوفيقا، حتى نجتمع حول القرآن لا أن نتفرق فيه افتراق الأمم السابقة. وبهذا نتذكر ونعتبر، وننسج على منوال جهابذة علمائنا الذين عملوا فأحسنوا العمل، واجتهدوا في البناء والإصلاح وتسابقوا الخيرات؛ فبارك الله جهودكم، وخلّد مآثرهم، وأجرى الخير على أيديهم.

◘◘ عضو فرقة بحث (PNR): «جهود الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي: التأليف والتدريس (2012- 2013).

هل المذهب المالكي على مستوى شرائح الشعب المختلفة وما يحتويه من جماعات في واقعنا اليوم، يسعى إلى الحفاظ على الوحدة الفقهية؟ وما سبيل تحقيق قاعدة "نعمل فيما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا فيما اختلفنا فيه" ؟

- تميز المذهب المالكي بجملة مقومات كان لها الأثر الكبير في استقراره وسعة انتشاره والتمكين له عبر القرون، ومن تلك المقومات تجدده المتواصل انطلاقا من حسن استثمار قاعدة المصالح المرسلة، وقاعدة سدّ الذرائع؛ مما أثمر قدرا معتبرا من المرونة والقابلية للتكيف مع مختلف البيئات وفي جميع العصور، والقدرة على حل مختلف القضايا والنوازل. ومنها أيضا طبيعة المذهب نفسه التي تزاوج بين الرواية والدراية، فضلا عن البعد الواقعي (مراعاة البيئة والعرف). والمذهب في هذا يتوافق مع طبيعة مجتمعاتنا التي تميل إلى البساطة واليسر، وإلى الواقعية والعمل الملموس، وتنفر من الغموض والإبهام. ثم إن المذهب يمتلك في هذه الديار شعبية ومقاومة، حيث تمسك فقهاؤه بالقضايا الوطنية، وتقدموا في ميدان الجهاد. يضاف إليها القوة العلمية لفقهاء المذهب وتوقيرهم للعلم والتزامهم بأخلاق العلماء، وإن قراءة مصنفات التراجم والسير لعلماء المالكية في المغرب والأندلس، تقدم لنا صورا أكثر وضوحا عن مسلك علماء المالكية في العلم والأخلاق. وهذا القدر الرصين والأصيل إن وجد الدعم والتأييد والمناصرة الحقيقية كفيل بزحزحة مظاهر الشقاق والترشذم.

لكن للأمانة والمسؤولية أقول إنّ كثيرا من مظاهر التصريح بالاستناد إلى المرجعية الفقهية المالكية في خطابنا المعاصر هي ادعاء انتساب لا التزام، وإلا

فلنسأل أنفسنا كأشخاص وكمؤسسات: ما الذي قدمناه للمذهب المالكي؟ وهل استثمرنا فعلا الرصيد الفقهي المذهبي لدعم الالتزام الديني والأخلاقي؟... بإمكان أي واحد زيارة عدد من المكتبات وأكشاك الصحف ليعرف مستوى الحضور المالكي في مخاطبة الجمهور.

أما بخصوص التعاون والتماس العذر للمخالف فهي مسألة مرتبطة بمجال الرؤية لدى كل واحد؛ فمن كان اطلاعه واسعا فإنه يتفهّم المؤيدات التي اختارها المخالف، ويحترم تلك الاختيارات، ويتحاور معه بالحسنى. أما من كان لا يرى إلا بُعدا وحدا؛ فإنه لا يقبل إلا الموافق له، ويعلن الحرب على كل مخالف. ولقد أدرك فقهاؤنا القدامى هذا الأمر فقالوا: "من لم يعرف اختلاف الفقهاء لم يشم أنفه الفقه". أما من نفخ الشيطان في آذانهم وأعمى بصيرتهم فيقولون: "نحارب المخالفين لنا هنا.. قبل المتربصين لنا بالخارج"، وهم يظنون بهذا التخريب والتفريق أنهم يحسنون صنعا. والتوصية الموجهة للشباب المسلم اليوم أن يوسّع دائرة الاطلاع، ويسعى لاكتساب المرونة الذهنية التي تمكنه من فهم الناس بدل اتهامهم، والحرص على تبادل المعلومات والمنافع مع الجميع في إطار من الأخلاق الراقية، وإدارة حوارات مع المخالفين في جو يسوده الاحترام المتبادل.

◘◘ بوصفكم مدير لمجلة الشهاب "فصلية محكمة متخصصة في الدراسات الإسلامية"، (منذ تأسيسها 2015 إلى اليوم).

◘◘ هل من كلمة تقييمية حولها بعد مضي أكثر من 5 سنوات ؟

- اجتهدنا لإصدار 22 عددا من المجلة منذ 2015 ، وحرصنا أن تقدم للقارئ وجبات بحثية متكاملة في العلوم الإسلامية، وفق الأصول المعهودة في البحوث الأكاديمية، ونشرنا لعدد كبير من الباحثين من داخل الوطن وخارجه، حيث زادت البحوث المنشورة عن المائتين. لكن نلاحظ أن الأقلام الجزائرية لا تسعى لنشر البحوث العلمية في الغالب إلا لأغراض الترقية ونحوها، وهذا أمر معيب؛ لأن الباحث الجامعي ينبغي أن يشتغل وينتج في تخصصه بشكل مستمر. والإنتاج يدل على كثرة القراءة والاشتغال، وهو أمر مطلوب للتعمق أكثر والإفادة بشكل أجود.

◘◘ بوصفكم عضو هيئة تحرير مجلة المدونة - مجمع الفقه الإسلامي بالهند. هل من تعريف للقارئ ولمن يهمه الأمر بها ؟

- هذه المجلة الفصلية يصدرها مجمع الفقه الإسلامي بالهند، ويرأس تحريرها صديقنا الأستاذ الدكتور رشيد كهوس من المغرب، ويدير تحريرها حاليا صديقنا الدكتور هشام العربي من مصر، وتضم عددا معتبرا من البحوث العلمية المتخصصة في مختلف فروع العلوم الإسلامية، وقد بدأ صدورها عام 2014 وصلت اليوم إلى العدد 27، وهي مجلة رائدة وثرية بالبحوث العلمية الأصيلة.

◘◘ ما شاء الله، الكتب المنشورة من طرفكم، أكثر من 18 مؤلف. لفت انتباهي "الأستاذ الدكتور حسن أبو غدة ومحاضرته القيمة" مكانة العلم

وأخلاق العلماء"، ط:1؛ الوادي: دار سامي، 2021م، وفيه: 160 صفحة. (ISBN 978-9931-798-24-8).

في جملة من هو أ.د حسن أبوغدة ؟ وما سبب اختياركم له ؟

● هو أحد أساتذتي في المرحلة الجامعية، واستفدنا كثيرا من علمه وحسن توجيهه، واستمر التواصل بيننا وبينه حيث كان متعاونا معنا في كثير من الأنشطة العلمية، بل إن عددا كبيرا من طلبة الدراسات العليا بالمعهد كان على تواصل معه، وأفاد كثيرا بحكم غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وأخلاقه العالية الرفيعة. أستاذنا الدكتور حسن أبو غدة الحلبي من مواليد عام 1947 بحلب في سورية، وتخرج من جامعة دمشق ثم واصل إلى الماجستير بالأزهر، وختم مساره بدكتوراه الدولة من جامعة الزيتونة عام 1987، واشتغل بالتدريس في الكويت ثم الجزائر فالسعودية، واستقر في سنواته الأخيرة باسطنبول إلى أن توفي مؤخرا بسبب وباء كورونا في 29 أكتوبر 2020. ترك عددا كبيرا من المؤلفات العلمية النافعة. ووفاء لذكراه جاء هذا الكتاب لتعريف الطلاب والقراء به من جهة، ولإفادتهم بنموذج من محاضراته من جهة أخرى، وهي محاضرة قيمة نحن في أمس الحاجة لها تحمل عنوان: "مكانة العلم وأخلاق العلماء".

◘◘ البحوث العلمية والمنشورات تجاوزت الـ 40 بارك الله في جهودكم، وما زلتم في ربيع العمر، منها «حماية القاصرين من جرائم إفساد الأخلاق والتحريض على الفجور من خلال شبكة الإنترنيت في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري» بالاشتراك مع: دولة ياسين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، ص ص1544-1565. (2019).

عمليا أستاذ كيف نجسد هذه الحماية؟

● خلص البحث المذكور إلى جملة من التوصيات منها الموجه إلى مؤسسات الدولة كالعمل على تطبيق النصوص التنظيمية التي تفرض الرقابة على استخدام الإنترنت، ويتأتى ذلك بتفعيل أجهزة السلطة المختلفة، وكل الأعوان المكلفين بمهام الرقابة. وكذا الحرص على وضع نظام (Proxy Server) لمراقبة خدمة الإنترنت، على غرار ما كثير من الدول الإسلامية، ومنع كل المواقع التي تنشر الإباحية والفساد الخلقي، والمواقع غير المرغوب فيها. ومن التوصيات ما يتوجه إلى جميع الناس في مختلف مواقعهم ومسؤولياتهم كالإسهام في القيام بحملات توعية على مستوى مختلف المؤسسات في المجتمع، خاصة على مستوى المساجد، والمدارس والجامعات، ومؤسسات الإعلام والاتصال، وعن طريق المؤتمرات والندوات، لبيان الأحكام الشرعية للتعامل بوسائل الإعلام والاتصال وشبكة الإنترنت، ومخاطر تفشي المواد الإباحية وما تخلفه من أضرار على الأفراد والمجتمعات، ولفت أنظار أولياء الأمور

على مستوى الأسر للحرص على توجيه الأولاد في استخدامهم لتقنيات وسائل الإعلام والاتصال. مع التأكيد على ضرورة الاهتمام بتعليم القاصرين الضوابط الشرعية التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة ومنها شبكة الإنترنت، من خلال غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في نفوسهم، والتوجيه إلى الاستثمار الجيد والراقي لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنيت، مع بيان أنه توجد منشورات ومواد إعلامية غير لائقة، ولا تتفق مع ديننا ومع ثقافتنا الأصيلة.

◘◘ باعتباركم من أبرز المفكرين الإسلاميين فما تقييمكم للفكر الإسلامي المعاصر؟

أنا لا أعد نفسي بالوصف المذكور؛ وإنما أنا باحث في العلم الشرعي مشتغل بالتعليم، وبخصوص نشاط الفكر الإسلامي المعاصر أراه ينقصه التأطير المؤسسي، إذ يغلب عليه العمل الفردي، ونقص التنسيق، وبالتالي يشتغل في ردود الأفعال أكثر من الأفعال، كما يحتاج القائمون عليه إلى قدر معتبر من التواضع وحسن الإصغاء، ففي زحمة الحياة تختلط لدى الكثيرين الأوهام بالحقائق.

◘◘ سيدي هناك من يصحح أو يضعف الأحاديث بناء على المقاصد، كيف نجيب على هذا الإشكال الذي يقع فيه البعض؟

- التصحيح أو التضعيف عمل علمي من اختصاص علماء الحديث، ويخضع لتقدير توفر شروط الصحة الخمسة في النص الحديثي: اتصال السند، عدالة الراوي، ضبط الراوي، عدم الشذوذ، عدم العلة. أما علم المقاصد فهو عمل اجتهادي يشتغل للكشف عن المضامين المستهدف تحقيقها من خلال النص؛ فيساعد الفقيه والمجتهد للوصول إلى الحكم الشرعي الذي تهدف النصوص إلى تحقيقه، ويوجهه لحسن تطبيق النص.

فاشتغال عالم المقاصد مع الحديث النبوي اشتغال تفسيري لا يتيح له الحكم بالصحة من عدمها على النص.

والظاهر أن الخلط الحاصل لدى غير المؤهلين من توهم إمكانية التصحيح أو التضعيف مقاصديا ناتج أساسا من الجهل بأمرين؛ أولهما علم مصطلح الحديث، وثانيهما سبل الكشف عن مقاصد الشريعة. وإذا كان في واقع الحياة نميز بين عمل الطبيب وعمل الصيدلي، ومن خلال التكامل بين وظيفتيهما نصل إلى العلاج المطلوب؛ فإن علماء الحديث تتكامل جهودهم مع الفقهاء للوصول إلى الحكم الذي يحقق مقاصد الشريعة. ولا يجوز بأي حال العدوان على النصوص أو التحكم فيها، وإذا وجدنا أي إشكال نرجع بشأنه لأهل الخبرة والتخصص.

◘◘ حوار ماتع ممتع أستاذ، كلمة أخيرة لو تفضلتم، للقراء، لطلبة الشريعة، ولمن تريد، كيفما تريد؟

- العلم الشرعي يقتضي الإخلاص والاجتهاد في تحصيله، والأمانة في تبليغه، وإكرامه وإعلاء قدره، وعدم النزول به إلى مواضع غير لائقة.